جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

2020

تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر

تقرير أوضاع
الأمن الغذائي في مصر

2020

معهد التخطيط القومي - تقاطع صلاح سالم مع شارع الطيران – مدينة نصر الرقم البريدى 11765
www.inp.edu.eg
E.Mail : inp.technical.office@inp.edu.eg
Phone: +20222627372 / +202 22634040
Fax: 22634747 / 24011398

الفريق البحثي

أ.د علاء زهران (رئيس الفريق)

أ.د. سحر البهائي (الباحث الرئيسي)

أ.د. سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة القاهرة

أ.د إجلال راتب، أستاذ الاقتصاد الدولي بمعهد التخطيط القومي

د.على البجلاتي، مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

أ.د. محمد الخشن، استاذ الاقتصاد الزراعى

أ.د. نشوى التطاوى، أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية

أ.د هشام محمد السعيد، أستاذ طب بيطرى، جامعة قناة السويس

د. أمجد القاضي، مدير مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية، وزارة الصناعة والتجارة

م. أسامة غباشي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي

أ/ ثريا محمد مدرس مساعد بالمعهد

سكرتارية

أ./ نهلة شكرى

أ/ محمد عيد

تقديم

إيماناً بدور معهد التخطيط القومي كمركز فكر لإجراء البحوث والتقارير وتقديم الاستشارات في مجالات التخطيط والتنمية، ودوره المحورى في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

يطلق المعهد الإصدار السنوي الرابع من تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2020، والذي نأمل بإصداره أن يساهم في رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر، بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته، وأن يلبى حاجة واضعي السياسات ومتخذي القرار، ويكون عوناً للباحثين والدارسين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي.

يستعرض التقرير في أربعة فصول أوضاع الأمن الغذائي المصري وتحليل منظومته ومحدداته ومؤشراته.

حيث أختص الفصل الأول بدراسة المحاور الرئيسة للأمن الغذائي على المستوى المحلي، وركز الفصل الثانى على تحليل وضع مصر على كل من مؤشر الأمن الغذائي العالمي، ومؤشر الجوع العالمي، فضلًا عن قياس التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي، في حين اختص الفصل الثالث بدراسة التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر، وجهود الدولة في التغلب على هذه التحديات، واختص الفصل الرابع والأخير بقضية التقرير تحت عنوان" الصناعات الغذائية في الاقتصاد المصري سياسات وآليات التطوير ".

وقد أشارت نتائج التقرير إلى العديد من التطورات الإيجابية في أوضاع الأمن الغذائي بمصر، فقد حققت مستويات متقدمة على مؤشر الجوع العالمى المركز 54 عام 2020 على مستوي 117 دولة مقارنة بالمركز 61 عام 2018، كما تحسن إنتاج بعض السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية.

تناقصت نسبة الفقراء في مصر إلى نحو 29% عام 2020/2019 مقابل 32.5% عام 2018/2017، وتزايدت قيم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقدمة لبرامج الحد من الفقر بنسبة 14.9% خلال عام 2020/2019 مقارنةً بمثيلتها عام 2016/2015

إلا أنه من ناحية أخرى أوضحت نتائج التقرير العديد من التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر والتى من أهمها تفتت الحيازات الزراعية، وتدنى نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاستراتيجية.

كما أشار التقرير إلى أن ملئ سد النهضة سيكون له العديد من الأثار السلبية على القطاع الزراعي المصري، وقيمة الدخل الزراعي، فضلًا عن الآثار البيئية المترتبة على عدم تطهير مجرى نهر النيل.

وتناول التقرير في قضيته لهذا الإصدار الصناعات الغذائية في الاقتصاد المصري سياسات وآليات التطوير، استعرض خلالها الصناعات التحويلية المصرية بالتركيز على الصناعات الغذائية والامكانيات التنافسية لهذا القطاع وتحدياته والفرص المتاحة لهذه الصناعات مع طرح السياسات وآليات لتطوير هذه الصناعة.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء الفريق البحثي المسئول عن إعداد هذا التقرير الذى يُعد أحد وثائق المعهد الهامة، مع خالص التمنيات الطيبة بكل الخير والتوفيق والسداد لمعهدنا العريق ومصرنا الغالية.

أ.د/علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

الملخص التنفيذي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية، وفقًا للتعريف السابق تتحدد أبعاد أو محاور الأمن الغذائي في أربعة محاور رئيسة تتمثل في محور الإتاحة، ومحور الحصول على الغذاء، ومحور الاستفادة من الغذاء، ومحور استقرار الغذاء، وبدراسة هذه المحاور للأمن الغذائي المصري أظهر التقرير أهم النتائج التالية:

محور الاتاحة:

1-الموارد الارضية

- **زيادة المساحة المزروعة بحوالى 2.6% خلال عام 2019/2018 مقارنة بنظيرتها عام 2015/2014.**
- **شكلت مساحة محاصيل الحبوب 46.2% من جملة مساحة التركيب المحصولي فى مصر خلال عام 2019/2018 ومجموعة الخضر 11.6% ومجموعة الحدائق الفاكهة والنخيل حوالى 10.7%.**
- **تزايدت مساحات الأراضى المستصلحة بحوالى 115.7 الف فدان عام 2019/2018 مقارنة بمثيلتها عام 2015/2014.**

2- الموارد المائية

- **لتغطية الاحتياجات المتزايدة من المياه تنفذ الدولة حاليًا المشروع القومي لتبطين قنوات الرى فضلاً عن إعادة استخدام مياه المصارف الزراعية بعد خلطها بمياه النيل، وقدر حجم المياه المُعاد استخدامها من الصرف الزراعي بحوالى 6.5 مليار متر مكعب خلال عام 2019.**
- **يجرى التوسع فى معالجة مياه الصرف الصحي، والتى تستخدم فى رى الغابات الشجرية بالرغم من تناقص حجمها (700 ألف متر^3) خلال عام 2019 مقارنة بالأعوام 2015 و2017 حيث بلغت (715 ألف متر^3) و(813 ألف متر^3).**

3- الموارد البشرية

زيادة عدد السكان إلى حوالى 98.9 مليون نسمة خلال عام 2019 مقارنة بعددهم عام 2015، والذي بلغ نحو 87.9 مليون نسمة، ويعيش في الريف المصري حوالي 57% من جملة السكان، وتتبنى الدولة فى الوقت الحالي المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري من خلال النهوض بجميع مكونات بنيته الأساسية.

4- الموارد الحيوانية والداجنة والسمكية

لمصر رصيد من الثروة الحيوانية متمثل فى الجاموس، والأبقار، والأغنام، فضلاً عن الثروة الداجنة وبصفة عامة تحتاج هذه الثروة إلى التحسين المستمر لقطاعات التربية من خلال توفير السلالات المحلية المحسنة، وتكثيف برامج التحصين والرعاية البيطرية.

وبالنسبة للثروة السمكية رصد التقرير تزايد فى جملة إنتاج أسماك الإستزراع بنسبة 33% خلال عام 2019 مقارنة بإنتاجها عام 2015.

5- إنتاج السلع النباتية

- **ترتب على تناقص مساحة محصولى القمح والذرة الشامية تناقص انتاجهما خلال عام 2019/2018 بحوالى 11%، 13.6% مقارنة بإنتاجهما عام 2015/2014. كما سجل الأرز تراجع في كمية إنتاجه بحوالى 12.1% خلال عام 2019/2018.**
- **تناقص إنتاج البقوليات بحوالى 17.4% للفول البلدي وحوالي 60% للعدس وذلك خلال عام 2019/2018 مقارنة بإنتاجهما 2015/2014.**
- **بالنسبة لأهم محاصيل الخضر والفاكهة هناك تزايد فى إنتاج البطاطس بنسبة 5%، وتراجع فى إنتاج الطماطم بنسبة 12.5% خلال عام 2019/2018، وتناقص طفيف في إنتاج البرتقال والعنب قدر بحوالى 2.2% و0.1% خلال عام 2019/2018 مقارنة بإنتاجهما عام 2015/2014 بينما تزايد إنتاج المانجو بنسبة 23.9% خلال عام 2019/2018 مقارنةً بإنتاجها عام 2015/2014.**
- **تزايد إنتاج مجموعة المحاصيل الزيتية بحوالى 36% خلال عام 2019/2018.**

6- إنتاج المنتجات الحيوانية

سجلت الفترة 2015-2019 استقرار نسبى فى الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء والبيض، وتزايد فى إنتاج اللحوم البيضاء والأسماك، بينما تناقص إنتاج الألبان ومنتجاتها.

7- التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية

- **تزايدت قيمة الصادرات الغذائية من البرتقال والبطاطس بحوالى 198.6%، 150.5% خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015، وتراجعت قيمة صادرات الأرز بحوالى 99.9% خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015.**
- **بالنسبة لقيمة الواردات المصرية من أهم السلع الغذائية يلاحظ تزايدها بنسب مرتفعة حيث سجلت 161.4%، 136.3%، 129.9%، 83.8%، 146.7%، 253.9% على الترتيب لكل من القمح، والذرة، واللحوم المبردة أو المجمدة، والألبان، والسكر، والزيوت ومنتجاتها على الترتيب وذلك خلال عام 2019 مقارنةً بقيمتها عام 2015.**

محور إمكانات الحصول على الغذاء:

- **تزايد متوسط دخل الفرد بنحو 7% خلال عام 2019/2018 مقارنة بمثيله عام 2017/2016، كما تزايدت أسعار كل من الفول البلدى، والثوم، والطماطم، واللحوم البقري متوسط السن، والجاموس الصغير السن، واللحوم البقري المجمدة، وأسماك البوري، والألبان، والجبن القريش، والجبن الأبيض كامل الدسم، والمكرونة، وزيت الذرة، وذلك خلال ديسمبر 2020 مقارنة بمثيلتها فى ديسمبر 2019.**
- **تشكل المنتجات النباتية النصيب الأكبر فى غذاء المصريين وتأتى مجموعة الحبوب فى المرتبة الأولى تليها مجموعة محاصيل الخضر، ثم محاصيل الفاكهة.**

- **بلغ متوسط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية خلال عام 2019 على النحو التالى:**

272.6 كجم من الحبوب، وحوالى 9.8 كجم من البقوليات، و20.8 كجم من البصل والثوم، 77.5كجم من الخضروات، 29.1 كجم من البطاطس والبطاطا والقلقاس، و62.9 كجم من الفواكة، و11.2 كجم من الموالح، و7.2 كجم لحوم حمراء، و13.7 كجم لحوم الدواجن والطيور، و16.8 كجم من الأسماك.

محور الاستفادة من الغذاء:

- **تناقص المتاح للاستهلاك فى العديد من السلع الغذائية خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017، فقد تناقصت الكميات المتاحة للاستهلاك لكل من القمح، والذرة الشامية، والأرز، والعدس، والطماطم، والبرتقال، والعنب مقابل تزايد كميات الفول البلدى، وزيت عباد الشمس، والبطاطس، والفاصوليا الخضراء، والمانجو.**
- **تناقصت الكميات المتاحة للاستهلاك من المنتجات الحيوانية خلال عام 2019 مقارنة بنظيرتها عام 2017 فقد تناقصت كل من اللحوم الحمراء، والبط والاوز، والأرانب.**
- **تزايد كمية الفاقد لكل من الأرز بحوالى 37.1% خلال عام 2019 مقارنة بعام 2017 وبحوالى 4.9% للبطاطس، و200% للفول البلدى، وتناقص هذا الفاقد للقمح بنسبة 51.7%، وللذرة الشامية بنسبة 37.4%.**

محور استقرار الغذاء:

يعتبر توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية أولى أولويات صناع القرار في الدولة بصفة عامة ولا سيما بعد جائحة كورونا والتي مازالت تجتاح العالم حتى الوقت الراهن، وبصفة عامة توفر وزارة التموين والتجارة الداخلية حوالي 10 ملايين طن من السلع الغذائية شهرياً، منها حوالي مليون طن قمح لإنتاج الدقيق اللازم لإنتاج 270 مليون رغيف يوميًا لطرحها من خلال منظومة البطاقات التموينية، وحوالي 300 ألف طن من السكر، و150 ألف طن من الزيوت شهريًا، بالإضافة إلى توفير حوالي 500 ألف طن من اللحوم والدواجن، وبصفة عامة توجد أرصدة من السكر حتى شهر أكتوبر 2021، كما تكفي أرصدة اللحوم الطازجة السودانية مدة عامين

الاستثمارات الزراعية:

- **نفذت الدولة العديد من المشروعات الزراعية بهدف تحقيق الاستقرار فى الإنتاج الزراعى وتوفير الغذاء للمصريين، فقد تم تنفيذ مشروع المزارع السمكية في بور سعيد والديبة وشرق التفريعة بتكلفة كلية بلغت 12.8 مليار جنيه، وتم الانتهاء من تغطية ترع ومصارف بأطوال 8.8 كم، وتم تطوير شبكات الرى لمساحة 12.6 ألف فدان، وإحلال شبكات الصرف المغطى لحوالى 70.3 ألف فدان. كما تم إنشاء مشروع التنمية الريفية المستدامة بمطروح لتحسين دخل 95 أسرة واستصلاح 60 فداناً فى بطون الوديان.**
- **وفيما يخص قطاع الثروة الحيوانية، تم تفعيل تشريع لمنع ذبح الإناث والبتلو، والبدء فى تنفيذ مشروع البتلو لزيادة الثروة الحيوانية فى مصر، كما تم تطوير إنتاج اللقاحات البيطرية،**

وتم إنشاء محطة للإنتاج الحيوانى وتصنيع الألبان بعدد رؤوس 7,000 رأس ماشية، ودعمت الدولة برامج التحصين الماشية ضد الأمراض المعدية.

- إلى جانب حزمة من المشروعات تمثلت فى المشروع القومى لتبطين وتغطية الترع والمصارف والمجاري المائية بجميع المحافظات، كما تم توفير المياه وتطوير منظومة الزراعة فى شمال وجنوب سيناء وانشاء 13 تجمع زراعى بهما، ويعد مشروع تنمية شمال سيناء أحد الدعائم الرئيسية لتنمية سيناء، وقد تم الانتهاء من تجهيز 200 ألف فدان من الأراضى الصالحة للزراعة، وتمت زراعة نحو 63 ألف فدان من المساحات التى تم تخصيصها بمنطقتى سهل الطينة وجنوب القنطرة وتبلغ 85,186 ألف فدان.
- تم تطوير وتطهير البحيرات الشمالية. كذلك تم تطوير نظم استخدام الميكنة الزراعية بمحافظتى المنيا والفيوم، فضلًا عن المشروع القومى للصوب الزراعية، والذي يستهدف إنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة.

وضع مصر بمؤشر الأمن الغذائي العالمي

تراجع ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمى خمس مراكز حيث انتقلت من المركز 55 على مستوى 113 دولة عام 2019 إلى المركز 60 على مستوى 113 دولة عام 2020.

وعلى مستوى المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، يلاحظ تقدم ترتيب مصر 17 مركزاً بالنسبة لمؤشر الإتاحة حيث انتقلت من المركز 23 عام 2019 إلى المركز 5 عام 2020، وظل ترتيبها ثابت عند المركز 81 بالنسبة لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء خلال عامي 2019، 2020، وتراجع ترتيبها عند المركز 62 بالنسبة لمؤشر جودة وسلامة الغذاء خلال عام 2020 مقارنة بالمركز 50 عام 2019.

وبدراسة المؤشرات المكونة للمؤشرات الفرعية، فقد احتلت مصر المرتبة الأولي على مستوى 113 دولة خلال عام 2020 بالنسبة لمؤشر جودة برامج شبكات الأمان الغذائي وهو أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ويأتى ذلك نتيجة للجهود المكثفة للدولة لضمان توافر الأمان الغذائي لأفراد المجتمع خاصةً مع انتشار فيرس كورونا، فقد استوردت الدولة منذ أبريل 2020 كميات ضخمة لتغطية احتياجاتها من القمح، وضاعفت سعتها التخزينية للقمح من 5,1 مليون طن في عام 2014 إلى 3 مليون طن في عام 2019، فضلًا عن العديد من التدابير الحكومية من أجل تعزيز توافر الغذاء لعدة أشهر على الأقل، وذلك من خلال استيراد كميات ضخمة من السلع الاستراتيجية، وبناء احتياطيات من هذه السلع حيث تم توفير مخزون استراتيجى من القمح لمدة 8 أشهر، ومن السكر لمدة 11 شهر، وزيوت الطعام لمدة 5.6 شهر، والأرز الابيض لمدة 2.4 شهر، والدواجن المجمدة لمدة 9.11 شهر، واللحوم المجمدة لمدة 2.6 شهر.

كما سجلت المؤشرات الفرعية لمؤشر توافر الغذاء تقدم في ترتيب مصر؛ حيث احتلت المرتبة الثانية على مستوى 113 دولة عام 2020 لمؤشر كفاية التوريد، والمركز الثامن بالنسبة لمؤشر البنية التحتية الزراعية والذي يعكس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى الأسواق، مما يستدل منه على جودة مرافق التخزين والبنية التحتية للموانئ والنقل الجوى وشبكة الطرق المتطورة الراهنة والسكك الحديدية.

تراجع ترتيب مصر في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء، باستثناء التقدم في الترتيب لمؤشر سلامة الغذاء، حيث احتلت المرتبة 37 مكرر على مستوى العالم من إجمالي 113 دولة خلال عام 2020 مقارنًة بالمرتبة 38 مكرر خلال عام 2019.

وضع مصر بمؤشر الجوع العالمي

احتلت مصر المرتبة 54 من أصل 117 دولة على مستوى العالم عام 2020 لتتقدم بذلك سبعة مراتب عن تصنيف مؤشر عام 2019 الذي حلت فيه بالمرتبة 61 عالميًا والمرتبة 7 عربيًا.

التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي لمصر

الهدف الأول:

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر القومي:

تناقصت نسبة الفقراء في مصر إلى نحو 29% عام 2020/2019، مقابل نحو 32.5% من السكان عام 2018/2017 وفقًا لنتائج بحث الدخل والإنفاق لعام 2020/2019.

نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر:

بلغت قيمة إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقدمة لبرامج الحد من الفقر حَوالَي 327.7 مليون جنيه خلال عام 2020/2019 بزيادة قدرت بحوالى 14.9% عن نظيرتها عام 2016/2015. وبلغت نسبة الموارد التى خصصتها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر 23.1% من إجمالي الإنفاق الحكومى خلال عام 2020/2019.

نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية:

بلغت قيمة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (الخدمات الأساسية) 476.0 مليون جنيه خلال عام 2020/2019 بزيادة قدرها 34% عن عام 2016/2015.

وشكلت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية حوالى 30.2% خلال عام 2020/2019، مقابل 33.5% عام 2019/2018، وحوالى 41.2% عام 2016/2015. وتناقص نسبة الانفاق هنا لا تعكس خفض الموارد المالية المخصصة للإنفاق على الخدمات الأساسية وإنما تعود لزيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بصفة عامة.

من ناحية أخرى شكل الإنفاق على الصحة حوالى 15.3% من جملة الإنفاق على الخدمات الأساسية خلال عام 2020/2019 وبلغ حوالى 27.7% للتعليم، وحوالى 57% على برامج الحماية الاجتماعية.

الهدف الثاني:

القضاء على الجوع وإتاحة الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

معدل انتشار نقص التغذية:

بلغت النسبة المقدرة لهذا المؤشر حوالي 4.7% من جملة السكان خلال عام 2020، بينما المستهدف عام 2025 هو وضع نهاية لكافة أوجه سوء التغذية.

التقزم في الأطفال :

سجلت النسب المقدرة لهذا المؤشر تناقص تدريجى في قيمته خلال الفترة 2015-2020، فقد تناقص من حوالى 30.7% خلال عام 2015، إلى حوالي 21% عام 2020، وبالرغم من هذا

التناقص إلا إن النسبة المسجلة عام 2020 مازالت بعيدة عن النسبة المستهدفة عام 2025 والمقدره بحوالى 14.7%

الهزال في الأطفال:

بلغت النسبة المقدرة لهذا المؤشر حوالى 5.3% خلال عام 2020، وهى نسبة تشير إلى إمكانية تحقيق النسبة المستهدفة لهذا المؤشر خلال عام 2025 والمقدرة بحوالى 5%

معدلات تضخم اسعار السلع الغذائية

تزايدت أسعار السلع الغذائية بنسبة 6% خلال ديسمبر 2020 مقارنة بأسعارها ديسمبر 2019 نتيجة لزيادة أسعار الخضروات والفاكهة واللحوم والدواجن.

الفجوة الغذائية من السلع الغذائية

بلغت كمية الفجوة الغذائية للقمح خلال عام 2019 حوالى 12.7 مليون طن، وللذرة الشامية حوالى 8 مليون طن، 976 ألف طن للأرز، 863 ألف طن للفول البلدى، 77 ألف طن للعدس، وألف طن للسكر، 445 ألف طن لحوم حمراء، 73 ألف طن لحوم بيضاء، 524 ألف طن أسماك، 40 ألف طن ألبان ومنتجاتها.

نسبة الإكتفاء الذاتى

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح عام 2019 حوالى 40.3%، والذرة الشامية 51.1%، والأرز حوالى 76.2%، والفول البلدى 10.5%، والعدس 1.8% عام 2018، والسكر 99.9%، 55% للحوم الحمراء، 96.4% اللحوم البيضاء، 79.6% الأسماك، 99.2% الألبان ومنتجاتها.

نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية

بلغ متوسط نصيب الفرد من القمح حوالى 153.3كجم/سنة خلال عام 2019 بما يعادل أضعاف نصيب الفرد العالمى والمقدر بحوالى 66.8 كجم/سنة، وبلغ نصيبه من الأرز حوالى 26.7 كجم/سنة بينما الفرد العالمى نصيبه 54.3كجم/سنه وبلغ نصيبه من السكر 31.2كجم/سنة بينما الفرد العالمى يبلغ نصيبه 25.3كجم/سنة.

نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية

بلغ متوسط نصيبه من اللحوم الحمراء حوالى 7.2 كجم/سنة مقارنة بنصيب الفرد العالمي والبالغ نحو 42.7 كجم/سنة، ومن اللحوم البيضاء 13.7 كجم/سنه بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد العالمى 42.4 كجم/سنه، والألبان 51.8 كجم/سنة بينما الفرد العالمى 111.5 كجم/سنة، وبالنسبة للأسماك بلغ نصيب الفرد المصرى منها نحو 16.8كجم/سنة، بينما الفرد العالمى 20.3كجم/سنة.

نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

قدرت الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من السعرات الحرارية والبروتين والدهون خلال عام 2019 بنحو 197.8 مليار كيلو كالوري، و3.5 مليون طن بروتين، و5.9 مليون طن دهون، وشكلت مجموعة الحبوب والألبان والدجاج والأسماك العناصر الرئيسة لتلبية هذه الاحتياجات. ويوفّر الإنتاج المحلى من مختلف السلع الغذائية الرئيسية نحو 55.9% من حجم الاحتياجات

الكلية من السعرات الحرارية، ونحو 33% من حجم الاحتياجات الكلية من البروتين، ونحو90.8% من حجم الاحتياجات الكلية من الدهون.

تحديات الأمن الغذائي في مصر

محدودية الموارد المائية

تعانى مصر من محدودية وضآلة المعروض من الموارد المائية، فضلًا عن دخولها ضمن دول الفقر المائى بمعدلات تزداد حدة سنة بعد أخرى، هذا بالإضافة إلى التحدي الراهن والمتمثل في ملىء سد النهضة وما يترتب عليه من نقص في حصة مصر المائية خلال فترة الملىء، وتأثيراتها السلبية المحتملة على القطاع الزراعي.

وقد أكدت العديد من الدراسات والتقارير المتعلقة بإنشاء سد النهضة على حدوث العديد من الأضرار منها، احتمالات وجود انهيارات جزئية أو كلية للخزان لأسباب فنية أو جيولوجية أو أسباب غير متوقعة سوف تكون الخرطوم أول المدن المتأثرة بهذا الانهيار وسوف يمتد أثره إلى خزان السد العالي ومصر.

توقعات بتلوث مياه النيل من خلال عدم ورود الفيضانات التى تعمل على تطهير مجراه، أو جريانه بمعدل أقل يزيد من تعرضه للملوثات.

التفتت الحيازى:

اقترح التقرير بعض السبل للتغلب على مشكلة التفتت الحيازي منها، تجميع الحيازرات الصغيرة بواسطة الدولة، إنشاء بنك الأراضي الزراعية، إنشاء مجمعات زراعية صناعية، وشركات للإنتاج الزراعي.

تدنى نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الاستراتيجية:

تم اقتراح بعض السبل لتحسين الإكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية والذى تضمن الاعتماد على الزراعة التعاقدية، واستخدام تقاوى عالية الجودة وزيادة المساحات المزروعة، هذا فضلًا عن وضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي منه عن طريق مجموعة من الخطوات: دعم الفلاح المصري واهتمام الدولة بقطاع الزراعة وزيادة المخصصات للبحوث والتطوير في هذا القطاع مع إتاحة الفرصة للشباب بشكل أكبر للدخول بمشروعات صغيرة ومتوسطة في قطاع الزراعة، خلق الوعى الاستهلاكى بين السكان، والعمل على معالجة ظاهرة الإسراف في الغذاء، والعمل على مواجهة الزيادة السكانية.

إقامة المشاريع المشتركة بين القطاع العام والخاص لتحقيق الأمن الغذائي، والسعي لتحقيق الزراعة التعاقدية واستهداف زيادة الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية.

وإختتم التقرير بقضية الصناعات الغذائية، حيث تم استعراضها بدءاً من أهمية الصناعات التحويلية بالاقتصاد المصري بصفة عامة، ومكانة الصناعات الغذائية في هذا القطاع، وتحديد علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي، كما تم دراسة أهم ملامح أوضاع الصناعات الغذائية حول العالم، ودراسة الوضع الراهن للصناعات الغذائية المصرية والوضع التنافسى لها، مع طرح السياسات وآليات اللازمة لتطوير هذه الصناعة، حيث اقترح التقرير إعادة النظر فى السياسات المتبعة تجاه هذا القطاع على النحو التالى:

سياسات خاصة بإجراءات الاستيراد والتصدير:

تسهيل الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير، وذلك بالعمل على سرعة الإفراج الصحي والجمركي عن مدخلات هذه الصناعة، وخفض معدلات الضرائب المفروضة على الشركات، وضرائب الدخل والمبيعات المفروضة على المواد الغذائية والمعدات والأجهزة المستخدمة فى عمليات التصنيع، وخفض الرسوم المفروضة على المكونات المستوردة لتصنيع الأغذية.

وإزالة الإجراءات الجمركية المعقدة والمعوقة والتى تؤدى إلى إطالة أمد التخليص الجمركي.

سياسات خاصة بالاستثمار:

العمل على تشجيع التمويل وخاصة طويل الأجل، وذلك لإحداث التطوير الجذري فى هذا القطاع، حيث يلاحظ أن الاعتمادات المالية التى تقدمها البنوك المتخصصة منخفضة إلى حد كبير، مما يمثل عائقاً أمام النهوض بهذا القطاع ورفع كفاءته، وقد يعود ذلك إلى نقص المعلومات لدى وحدات القطاع الخاص بكيفية الحصول على الموارد المالية المخصصة لتحسين التكنولوجيا، وتوسيع مجالات استخدامها والاستفادة من رأس المال العامل، هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير الكوادر المطلوبة من خلال تغيير نمط التعليم الفنى.

ربط السياسات الزراعية بسياستى الصناعة والتصدير، وتبنى ترابط سلسلة القيمة من خلال تحفيز زراعة المحاصيل الهامة، ووضع خطة عمل واضحة لتحقيق التغيير والتطوير لهذه الصناعة من خلال تحديد مؤشرات الأداء، والجهات المسئولة، وإطار زمنى محدد، والعمل على عقد الاتفاقيات التجارية بحيث تتمتع منتجات صناعة المواد الغذائية بمعاملة تفضيلية من شأنها زيادة الصادرات إلى تلك البلدان وغيرها.

المحتويات

الفصل الأول: محاور الأمن الغذائي في مصر

19 تمهيد

19 1-1 محور إتاحة الغذاء

19 1-1-1 الموارد المرتبطة بإنتاج السلع الغذائية

19 الموارد الأرضية الزراعية

25 الموارد المائية

27 الموارد البشرية

27 الموارد الحيوانية الزراعية والداجنية والسمكية

29 1-1-2 انتاج المجموعات الغذائية الرئيسية في مصر

29 إنتاج مجموعة السلع النباتية

31 إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية

32 1-1-3 التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسة

33 1-2 محور إمكانات الحصول على الغذاء

33 1-2-1 مستويات دخول الأفراد

34 1-2-2 أسعار السلع الغذائية

35 1-2-3 النمط الغذائي للأفراد من السلع الغذائية الرئيسة

37 1-3 محور الإستفادة من الغذاء

37 1-3-1 المتاح للاستهلاك من الغذاء

39 1-3-2 الفاقد من الغذاء

41 1-4 محور استقرار الغذاء

41 1-4-1 المخزون الاستراتيجي

41 1-4-2 الاستثمارات والمشروعات في القطاع الزراعي

الفصل الثانى: مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

تمهيد

43 2-1 وضع مصر بمؤشر الأمن الغذائي العالمي

46 2-2 وضع مصر بمؤشر الجوع العالمي

48 2-3 التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي لمصر

53 2-4 معدلات تضخم أسعار السلع الغذائية للمستهلكين

55 2-5 الفجوة الغذائية من السلع الغذائية

55 2-5-1 الفجوة الغذائية للسلع النباتية الرئيسة

57 2-5-2 الفجوة الغذائية من المنتجات الحيوانية

58 2-6 نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

58 2-6-1 نسب الإكتفاء الذاتي من السلع النباتية الرئيسة

59 2-6-2 نسب الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية

59 2-7 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسة

59 2-7-1 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية

60 2-7-2 متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية

61 2-8 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

61 2-8-1 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية

63 2-8-2 متوسط نصيب الفرد من البروتينات